المجاميع الاستثمارية تعتبر المحرك الرئيسي للطلب المنظّم داخل السوق

الشراء المؤسسي يعيد رسم السيولة ويمنح البورصة انطلاقة أقوى في 2026

■ الشركات والمؤسسات الكويتية تهيمن على 51٪ من سيولة الشراء بقيمة 13,8 مليار دينار ■ نفّذت 2,85 مليون صفقة شراء خلال عام 2025 بقفزة سنوية تجاوزت نحو 60٪

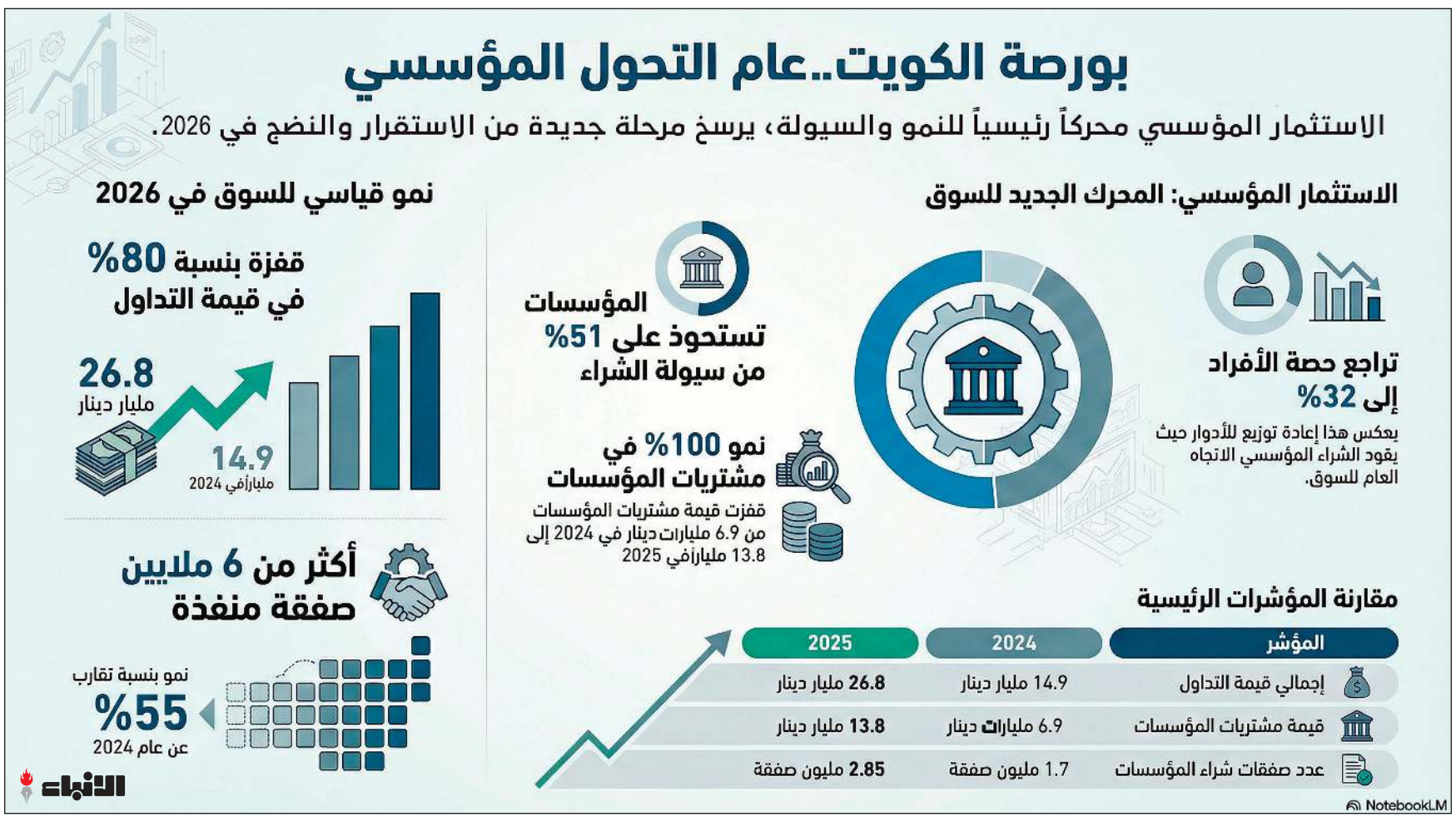

أحمد مغربي

دخلت بورصة الكويت العام الجديد 2026 وقد تغير مركز الثقل في التداولات اليومية، بعد أن أعادت المؤسسات والشركات الكويتية خلال عام 2025 تشكيل بنية الشراء داخل السوق، وأسست نمطا مختلفا لإدارة السيولة يقوم على العمق والاستقرار بدلا من الزخم اللحظي.

هذا التحول لم يكن انعكاسا لارتفاعات يومية عابرة، بل نتيجة مسار واضح أعاد ترتيب الأدوار بين فئات المتعاملين، وغير طريقة عمل السوق وقدرته على استيعاب النمو مع بداية العام الجديد، حيث باتت المجاميع الاستثمارية الكويتية تمثل اليوم المحرك الرئيسي للطلب المنظم داخل السوق.

فالسوق دخل أسبوعه الأول من 2026 وهو يحمل قاعدة تشغيلية أكثر نضجا، قاعدة بنيت عندما تحولت المؤسسات من لاعب ثقيل الحضور إلى قائد فعلي للشراء المنظم، ومع هذا التحول، تحسنت جودة السيولة، وتراجعت حدة التقلبات، وأصبحت آليات التسعير أكثر كفاءة، ما منح السوق نقطة انطلاق أقوى وأكثر توازنا.

وبالعودة إلى تداولات 2025، التي كشفت عنها الشركة الكويتية للمقاصة مؤخرا، يتضح أن القيمة الإجمالية للتداول في السوق الرسمي قفزت إلى نحو 26,8 مليار دينار، مقارنة بنحو 14,9 مليار دينار في عام 2024، أي بنمو يقترب من 80٪ خلال عام واحد. هذا التوسع الكبير لم يكن نتاج كثافة صفقات فردية، بل جاء مدفوعا بتنامي الشراء المؤسسي المنظم الذي قاد السيولة نحو مستويات أعلى من العمق والاستقرار.

وفي صميم هذا النمو، برزت المؤسسات والشركات الكويتية بوصفها المحرك الرئيسي لعمليات الشراء، إذ ارتفعت قيمة مشترياتها في 2025 إلى نحو 13,8 مليار دينار، مقارنة بنحو 6,9 مليارات دينار في 2024، أي بزيادة تقارب 7 مليارات دينار وبنسبة نمو تقارب 100٪.

ومع هذا التوسع، ارتفعت حصة المؤسسات الكويتية من إجمالي قيمة الشراء إلى نحو 51٪، بعد أن كانت بحدود 46٪ في عام 2024، ما يؤكد انتقال مركز الثقل الشرائي داخل السوق إلى التداول المؤسسي بشكل واضح ومستدام.

الأثر الأهم لهذا التحول لا يكمن في القيمة وحدها، بل في وتيرة التنفيذ وطريقة توزيع السيولة، فقد نفذت المؤسسات نحو 2,85 مليون صفقة شراء في 2025، مقارنة بنحو 1,7 مليون صفقة في 2024، بزيادة تفوق 1,14 مليون صفقة ونمو يتجاوز 60٪. ويعكس هذا الاتساع في عدد الصفقات انتقال المؤسسات والشركات الكويتية إلى نمط شراء أكثر انتشارا وانتظاما عبر جلسات التداول، وهو ما ساعد على امتصاص ضغوط البيع، وتحسين قدرة السوق على التعامل مع أحجام كبيرة دون اختلالات حادة.

وفي المقابل، ورغم استمرار نشاط الأفراد من حيث عدد الصفقات، تراجعت حصتهم من قيمة الشراء إلى نحو 32٪ في 2025، مقارنة بمستويات أعلى في 2024. هذا التراجع لا يعكس انحسارا في دور الأفراد، بقدر ما يشير إلى إعادة توزيع منضبطة للأدوار داخل السوق، حيث يقود الشراء المؤسسي الاتجاه العام ويوفر الاستقرار، بينما يظل نشاط الأفراد عنصرا داعما لحيوية التداول اليومي دون فرض مسار مضاربي على السوق.

وهذا التوازن الجديد انعكس على النشاط الكلي، إذ ارتفع عدد الصفقات المنفذة في السوق من نحو 3,9 ملايين صفقة في 2024 إلى أكثر من 6 ملايين صفقة في 2025، أي بنمو يقارب 55٪. ويؤكد هذا النمو المتوازي في عدد الصفقات والقيمة المتداولة أن السوق توسعت قاعدته التشغيلية بالتزامن مع تحسن ملموس في جودة السيولة.

وفي ظل هذه المعطيات، يمكن قراءة السنوات الثلاث ضمن مسار واحد متصل: 2024 عام التأسيس، 2025 عام التحول والقيادة المؤسسية، و2026 عام البناء على الزخم، فالسوق لا يبدأ عامه الجديد من نقطة الصفر، بل من قاعدة تشكلت بفعل توسع الشراء المؤسسي وتحسن كفاءة التداول، وهو ما يمنحه قدرة أعلى على استيعاب النمو دون ارتفاع مفرط في المخاطر، كما أن الانطلاقة المتوقعة خلال العام الحالي تستند مباشرة إلى هذا الأساس، فوجود مؤسسات كويتية قادرة على قيادة الطلب المنظم يعزز استقرار السيولة، ويحسن آليات التسعير، ويرفع قدرة السوق على جذب شرائح أوسع من المستثمرين. وإجمالا، لايزال قطاع المؤسسات والشركات سواء الكويتية أو الأجنبية والخليجية أكبر المتعاملين في بورصة الكويت ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 62,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (58,2٪ لعام 2024) و60,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (57,3٪ لعام 2024)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 16,714 مليار دينار في حين باع أسهما بقيمة 16,309 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاته الوحيد بين الفئات شراء وبنحو 405,069 ملايين دينار.

57٪ ارتفاعاً في سيولة البورصة الأسبوعية

شريف حمدي

استقبلت بورصة الكويت العام الجديد بجنوح للتراجع على مستوى جميع المؤشرات بنهاية تعاملات الأسبوع الأول، جراء عمليات تصريف بهدف جني الأرباح خاصة من الأسهم المتوسطة والصغيرة، التي شهدت طفرة غير مسبوقة على مدار تعاملات العام الفائت، وأدت عمليات البيع إلى تراجع القيمة السوقية بنحو 418 مليون دينار بنسبة 0,8٪، ليصل إجمالي القيمة إلى 52,772 مليار دينار مقابل 53,190 مليار دينار نهاية الأسبوع الأخير في العام الماضي الذي سجلت القيمة السوقية بنهايته مكاسب قياسية تصل لـ9,6 مليارات دينار.

فيما حققت السيولة ارتفاعا بنسبة 57٪ بمحصلة أسبوعية 372 مليون دينار بمتوسط يومي 75 مليون دينار مقابل 237 مليون دينار بمتوسط يومي 59 مليون دينار في الأسبوع الأخير من العام الماضي الذي اقتصرت جلساته على 4 جراء تعطل السوق لأعماله بمناسبة العام الميلادي الجديد، وارتفعت أيضا احجام التداول بنسبة 65٪ بكميات اسهم متداولة 1,33 مليار سهم مقابل 807 ملايين سهما في الأسبوع الماضي، وكان لافتا تركز التداولات حول اسهم جي اف اتش والتجارية وارزان وايفا وع. عقارية.

وأنهت البورصة تعاملات الأسبوع الأول على تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,6٪ بفقد 55 نقطة ليصل إلى 9443 نقطة مقابل 9498 نقطة الأسبوع الأخير في العام الماضي، وتراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,7٪ بخسائر 145 نقطة ليصل إلى 8157 نقطة مقابل 8302 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0,7٪ بخسارته 69 نقطة ليصل إلى 8838 نقطة مقابل 8907 نقاط في نهاية العام الفائت.

الرئيس الأميركي يواصل السعي للتحكم في تدفقات النفط القنزويلي

النفط يعزز مكاسبه.. وإنتاج «أوبيك» يستقر في ديسمبر رغم تراجع إمدادات ڤنزويلا

وكالات: عززت أسعار النفط مكاسبها خلال تعاملات أمس (الخميس)، مع متابعة الأسواق خطط الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسيطرة على مبيعات الخام القنزويلي، حيث صعدت العقود الآجلة لخام «برنت» تسليم مارس بنسبة 1,6٪ أو 97 سنتا إلى 60,93 دولارا للبرميل خلال تعاملات أمس، فيما زادت العقود الآجلة لخام «نايمكس» تسليم فبراير بنسبة 1,57٪ أو 88 سنتا إلى 56,87 دولارا للبرميل.

وصادرت الولايات المتحدة الأربعاء الماضي ناقلتي نفط مرتبطتين بڤنزويلا في المحيط الأطلسي، إحداهما ترفع العلم الروسي، في إطار مساعي ترامب للتحكم في تدفقات النفط القنزويلي، حيث ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلا عن مصادر، أن ترامب يخطط لمبادرة شاملة للسيطرة على قطاع النفط في ڤنزويلا لسنوات قادمة، لتتمكن بذلك واشنطن من إدارة معظم احتياطيات النفط في نصف الكرة الغربي.

وكشف مسح أجرته وكالة «بلومبرغ»، عن أن إنتاج «أوبيك» النفطي استقر خلال الشهر الماضي، حيث بلغ ما يزيد قليلا على 29 مليون برميل يوميا، رغم تراجع إمدادات ڤنزويلا بنسبة 14٪.

وعلى صعيد متصل، استقر إنتاج منظمة «أوبيك» خلال ديسمبر، مع تراجع إمدادات ڤنزويلا إلى أدنى مستوى في عامين، قابله ارتفاع في الإنتاج من العراق وعدد من الدول الأعضاء الأخرى، حيث كشف مسح أجرته وكالة «بلومبرغ» ونشرت نتائجه أمس، عن أن متوسط إنتاج «أوبيك» بلغ ما يزيد قليلا على 29 مليون برميل يوميا خلال ديسمبر، دون تغيير يذكر مقارنة بالشهر السابق.

وأظهر المسح أن إنتاج ڤنزويلا تراجع بنحو 14٪ إلى 830 ألف برميل يوميا، في ظل تشديد الولايات المتحدة حصارها على ناقلات النفط الخاضعة للعقوبات في الكاريبي، في حين سجل العراق أعلى زيادة في الإنتاج بين الدول الأعضاء، بإضافة 80 ألف برميل يوميا ليصل متوسط إنتاجه إلى 4,37 ملايين برميل يوميا.

وذكرت «بلومبرغ» أن المسح الخاص بها استند إلى بيانات تتبع السفن وتصريحات من مصادر مطلعة، إلى جانب بيانات من شركات الاستشارات مثل «ريستاد إنرجي».

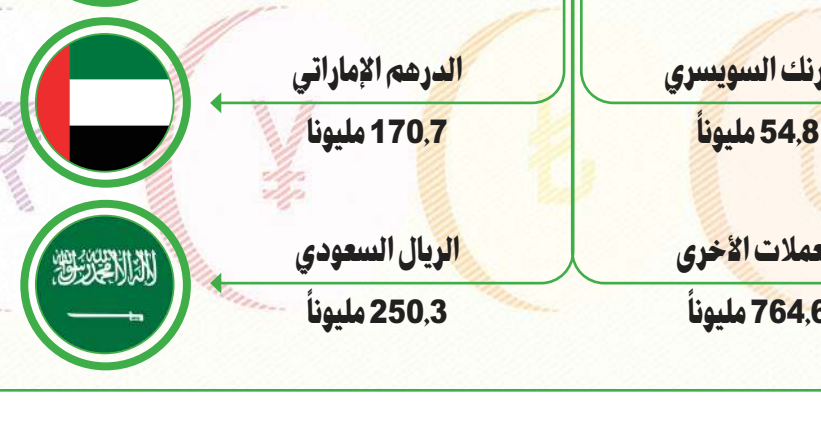

بقفزة سنوية 1,29 مليار دينار.. و2,2 مليار دينار قيمة الاعتماد المستندية و308,2 ملايين لبوالص التحصيل

8,52 مليارات دينار تمويل الواردات من البنوك في 11 شهراً

علاء مجيد

أظهرت بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، تسجيل حجم تمويل الواردات الكويتية من البنوك المحلية خلال الأشهر الـ11 الأولى من 2025، قفزة بقيمة 1,29 مليار دينار، وبنسبة 17,93٪، لتبلغ قيمتها 8,52 مليارات دينار، مقارنة بحجمها البالغ 7,23 مليارات دينار خلال الفترة ذاتها من 2024.

وعلى المستوى الشهري، تراجعت قيمة تمويل الواردات بنسبة 11,1٪ وبقيمة 98,9 مليون دينار لتسجل 789,5 مليون دينار بنهاية نوفمبر، مقارنة بـ888,4 مليون دينار المسجلة في أكتوبر الماضي، فيما قفزت قيمة تمويل الواردات على المستوى السنوي خلال نوفمبر بنسبة 30,6٪ وبقيمة 184,9 مليون دينار، مقارنة بـ604,6 ملايين دينار في نوفمبر 2024. وتفصيلا، سجل تمويل البنوك المحلية خلال شهر أكتوبر الماضي أعلى قيمة منذ بداية العام الحالي، بقيمة 888,4 مليون دينار، ثم شهر مارس الماضي بقيمة 880,6 مليون دينار، تلاه سبتمبر الماضي بقيمة 833,4 مليون دينار، ثم في المرتبة الرابعة شهر يوليو الماضي بقيمة 829 مليون دينار، وحل خامسا شهر أغسطس بقيمة تمويل بلغت 820,9 مليون دينار.

وسادسا جاء شهر نوفمبر بتمويل قيمته 789,5 مليون دولار، وفي المرتبة السابعة جاء شهر يونيو بقيمة 734,7 مليون دينار، ثم شهر مايو الماضي بقيمة 734,3 مليون دينار، وجاء في المرتبة التاسعة شهر أبريل بقيمة 716,9 مليون دينار، ثم حل عاشرا شهر فبراير بقيمة 653,9 مليون دينار، تلاه في الترتيب الحادي عشر شهر يناير بقيمة 641,3 مليون دينار. وأشارت البيانات الى أن التمويل من البنوك المحلية بالدولار منذ بداية العام وحتى نوفمبر الماضيين استحوذ على النصيب الأكبر بنسبة 80,12٪، وذلك بقيمة 6,83 مليارات دينار، من إجمالي التمويل البالغ 8,52 مليارات دينار، وتلاه العملات الأخرى بنسبة 8,96٪ وبقيمة 764,6 مليون دينار، تلاه ثالثا التمويل بالعملة الأوروبية «اليورو» بنسبة 4,46٪ وبقيمة 380,6 مليون دينار. وحل رابعا التمويل بالريال السعودي مستحوذا على 2,94٪ بقيمة 250,3 مليون دينار، تلاه التمويل بالدرهم الإماراتي مستحوذا على 2٪ بقيمة 170,7 مليون دينار، ثم الفرنك السويسري بنسبة 0,64٪ بقيمة 54,8 مليون دينار، تلاه التمويل بالجنيه الاسترليني بنسبة 0,45٪ بقيمة 39 مليون دينار، وأخيرا التمويل بالين الياباني بنسبة 0,4٪ وبقيمة 34,8 مليون دينار. وعلى أساس النوع، أشارت البيانات الى أن أوامر الدفع الأخرى استحوذت على النصيب الأوفر بنسبة 70,5٪ وبقيمة 6 مليارات دينار من إجمالي التمويل البالغ 8,52 مليارات دينار، تلتها الاعتمادات المستندية بنسبة 25,9٪ بقيمة 2,2 مليار دينار، ثم بوالص التحصيل بنسبة 3,6٪ بقيمة 308,2 ملايين دينار.